الهجرة الاقتصادية والآثار التبادلية للمهاجرين اليمنيين
(الحالة الأمريكية)

د. أمين محمد سعيد نويصر (*)

في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢١م

(*) رئيس فريق الدراسة لمنطقة شمال أمريكا (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) . فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

توطئة:

ليست كل الموارد الطبيعية الاقتصادية قابلة للتصدير في بلد كاليمن اتسم تقليدياً بشحة موارده ولا يملك إلا قوة عمل إنسانه، الذي تعرضت أرضه مراراً للكوارث الطبيعية من الجفاف، والقحط، وانتشار الأمراض، في ظل فقر مدقع وجهل متفشٍّ في ريف البلد ومدنها المنغلقة والموصدة، إلى عهد ليس ببعيد، أمام تطلعات أبنائها بالمستقبل، أو حتى الأمل بالحياة الكريمة. ووضع كهذا اضطر إنسانها، تحت طائلة ضغط العوز والبيئة القاهرة الطاردة، إلى الهجرة الجبرية، فحمل أهله ومعاناتهم معه كهمٍّ لصيق إلى شتى أقطار الأرض، معانياً لصنوف التهجير في ترحاله للبحث عن مخارج طلباً لتغيير واقعه المزري، للحيلولة دون الإيغال كلياً في دوامة الفقر المدقع المسدودة الأفق، أو انتظار حتمية هلاكه كبديل لم يختَره. لهذا، نجد أن اليمني بطبيعته، وتاريخياً كإنسان، أضحى مهاجراً متنقلاً مغامراً لا يألو جهداً لتحدي الصعاب متى ما شعر بأن الوقت قد حان لتغيير مجرى حياته، ويملك قراره في سبيل تحسين مستوى معيشته رغم شحة إمكانياته وتواضع معارفه. إلا أن هدفه بالمقابل واضح المعالم أمامه، يسعى شاحذاً همه لتحقيقه دون تردد، ولهذا لا غرابة أن تجد اليمنيين سباقين بنزوعهم للهجرة التي أصبحت، عبر التاريخ، جزءاً من الهوية اليمنية رغم مخاطرها، وإلى بلدان قريبة أو بعيدة قد لا تربطهم بها أدنى قواسم مشتركة إلا الإصرار على اقتفاء أثر النجاح لبلوغ أهدافهم، متسلحين بعزيمتهم ومثابرتهم بتكريس جهودهم بالعمل في أعمال، وإن كانت شاقة، إلا أنها تتوافق مع حدود إمكاناتهم القابلة للتأقلم والتطوير لقدراتهم، استشعاراً منهم لقيمة العمل رافعة الإنسانية لا غير، مؤثرين ومتأثرين إيجابياً بالمجتمع المستضيف،

وليصبحوا جزءاً لا يتجزأ منه، حيث ذاع صيتهم بتحليهم بشرف وأمانة المهنة، معتزين بذاتهم دون أن يكونوا عالة على الغير، أو على مجتمع بلد المهجر، باذلين جهودهم المنصبَّة على الإسهام في بناء وتشييد صروح كل المناطق والبلدان التي هاجروا إليها، ويضعون بصماتهم على تنميتها، مفيدين ومستفيدين في آن واحد.

أهداف الدراسة:

في ضوء الهدف العام لدراسة التأثيرات المتبادلة للهجرة اليمنية التي تبنت القيام بها وتمويلها "مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية"، برعاية رجل الأعمال الأستاذ علوان الشيباني، والمتمثل في دراسة أوضاع ومساهمات المهاجرين اليمنيين في بلدهم وبلدان المهجر من أجل اكتشاف أسباب وعوامل هجرتهم وعلاقاتهم وتأثيرهم الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، والثقافي على البلد الأم وبلد المهجر المستضيف لهم، والمندمجين بحياتهم الجديدة معهم، خاصة أن أغلب المهاجرين يعملون بالتجارة كعمال وملاك، أو رجال أعمال يمكن لهم التأثير على مسار التنمية، سواء على مستوى مدن اليمن ككل أو على مناطقهم المحددة، وما هي تأثيراتهم على البلد إذا ما عادوا إليه، وكيف تنشط الجاليات اليمنية في أوساط مجتمع المهجر، وما درجة رضاهم عن تجربتهم في الهجرة؟ ويمكن الإشارة للأهداف التفصيلية لهذه الدراسة بالإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال: أ) ما أسباب هجرتك الرئيسية إلى أمريكا؟

السؤال: ب) ما الأسباب الأخرى التي دفعتك للهجرة إلى أمريكا؟

السؤال: ج) ما أهم الفرص والعوائق التي واجهتك في بلد المهجر؟

السؤال: د) ما المشاكل والممارسات المعيشية في بلد المهجر؟

السؤال هـ) ما تأثيراتك الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع اليمني؟

السؤال: و) ما تأثيراتك السياسية والتعليمية والثقافية على المجتمع باليمن؟

السؤال: ز) كيف يؤثر المهاجرون على مجتمع أمريكا بلد المهجر؟

السؤال: ح) ما تأثيرك السياسي والثقافي كمهاجر على مجتمع بلد المهجر؟

السؤال: ط) ما القطاعات الاقتصادية والخدمية المستفيدة من المهاجرين في أمريكا وفي اليمن؟

السؤال: ي) ما نسبة ما تحقق من أهدافك أو أحلامك في المهجر؟

السؤال: ك) كيف تنظر إلى تجربتك بالهجرة، وهل أنت راضٍ عنها؟

وفي حدود هذه الدراسة، يمكن بحث هذه الآثار التبادلية للهجرة تأثيراً وتأثراً، من خلال تتبعها، واكتشاف طبيعتها وعلاقاتها، وتحديد أبعادها أيضاً عبر التعرف على أدوار المهاجرين اليمنيين بأمريكا في تشكيل تلك العلاقات ورسم ملامحها، وهذا ما هدفت الدراسة إليه بحثاً كمحط لاهتمامها عبر تقسيمها إلى مبحثين:

المبحث الأول: خلفية نظرية عن هجرة اليمنيين إلى أمريكا، ومراحلها، وأماكن تركزهم وانتشارهم، وتأثير تحويلاتهم في الاقتصاد الوطني، وتوضيح أدوارهم وتأثيراتهم الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، على اليمن وعلى المهجر.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية للكشف عن التأثيرات المتبادلة للمهاجرين اليمنيين في أمريكا من خلال التحليل لبيانات الاستبانة في ضوء الإجابة عن مجموعة الأسئلة الخاصة بهذه الدراسة.

المبحث الأول

خلفية نظرية عن الهجرة اليمنية إلى أمريكا

التاريخ الاقتصادي للهجرة اليمنية لأمريكا:

لا جدال في أن علاقات اليمن بالولايات المتحدة الأمريكية تعود إلى العام ١٨٠٤م، حيث تم إنشاء مركز تجاري في ميناء المخا لتجارة البن، والذي وصلت إليه في العام ١٨١٩م أربع سفن أمريكية لنقل محصول البن[١]، حيث ذاع صيت اسم ميناء تصديره عالمياً في خضم التنافس الدولي لاحتكار تجارة سلعة القهوة اليمنية. كان ذلك في زمن كانت تئن فيه مضارب الجوار تحت وقع إملاق غزواتها العشائرية البينية للظفر بما يسد رمقها.

وترجح بعض المصادر أن اليمنيين هاجروا إلى أمريكا في أواخر القرن التاسع عشر، وبالتحديد المقرب إلى العام ١٨٦٩م؛ مسببين ذلك بسهولة الانتقال النسبية التي أتاحها احتلال مدينة عدن القريبة من قبل البريطانيين في العام ١٨٣٩م[٢]، وبالذات مع توفر وسائل النقل البحري من سفن البخار والفحم التي تنامى استخدامها مع تسارع وتيرة نهوض الثورة الصناعية الرأسمالية بأوروبا من جهة، وتصاعد التنافس المحموم بين دول الحقبة الاستعمارية الأوروبية المتصارعة على بسط النفوذ بحثاً عن المواد الخام في المستعمرات، وتأميناً لطرق النقل والتجارة بين المستعمرات من جهة أخرى، وقد نالت عدن بفعل استراتيجية موقعها نصيبها منها، وكان ذلك بمثابة استعمار اقتصادي بالدرجة الأولى يسعى إلى الهيمنة على الموارد الاقتصادية أينما وجدت بكميات وفيرة واحتياطيات واعدة. لهذا كانت عدن وميناؤها مطمعاً للبريطانيين، بل ومنها

---

(١) غالب، يحيى، الهجرة اليمنية إلى الولايات المتحدة- مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، ٢٠٢١م.

(2)Draw Walker https://www.everyculture.com/multi/Sr-Z/Yemeni-Americans.html.

كانت أيضاً منطقة ارتباط بمستعمراتها المشمسة، ومنفذاً شكل أيضاً نقطة انطلاق هجرة اليمنيين نحو الغرب بدرجة رئيسة، وخاصة بريطانيا وفرنسا، ومن ثم نحو أمريكا للبحث عن حياة أفضل في أرض الأحلام التي تقاطرت إليها الهجرات من معظم الدول الأوروبية أولاً، ومن المستعمرات في مرحلة ثانية لاحقة. إلا أن استقلال الولايات المتحدة الأمريكية كان قد شكَّل علامة فارقة لأفكار رفض الاحتلال والاستعمار، والتي نظر إليها الأمريكيون كسكان جدد لدولة صاعدة بأنهم كانوا- وإلى حد ما- مرتبطين ببريطانيا عضوياً، امتداداً للعرق وقرابة الدم، ولكنهم فعلياً ليسوا أتباعاً للإمبراطورية وسياساتها، حيث تعززت تلك النظرة بفعل تنوع تدفقات الهجرة إلى الدولة الجديدة من أعراق مختلفة مشكلة من خليط أوروبي وغيره، ولم يعد مقتصراً على عرق الإنجلوسكسون. لذلك لم تدُم رابطة الدم النقية ببريطانيا الاستعمارية طويلاً كعامل حاسم للسيطرة؛ كون معظم السكان الجدد مهاجرين إلى عالم جديد بنظام آخر وبهوية، وقيم جديدة منصهرة مختلفة في خواصها عن أصولها، رغم نظام الرقّ الزراعي العرقي وسيادة العرق الأبيض فيها، فكان على البريطانيين أن يستيقظوا من أضغاث أحلام تواجدهم وتسلطهم، ويذعنوا لتغيير طريقة تفكيرهم، معتبرين الدولة الأمريكية الوليدة وسكانها من المهاجرين بمثابة طفل شبَّ عن طوقه فتمرد على والديه.

مراحل الهجرة اليمنية لأمريكا:

لعل من نافلة القول إن الهجرة هي بمثابة حركة الناس بين البلدان التي لديها فائض في السكان إلى الدول التي لديها عجز في السكان، وبحاجة إلى قوى عاملة. وترجع تلك الحركة أو الهجرة إلى عدة عوامل اقتصادية سكانية، أو جغرافية، اجتماعية، سياسية، ومع ذلك يظل العامل الاقتصادي هو العامل

الرئيسي أو السبب المرجح والمسيطر على بواعثها. لهذا كانت الهجرات الأولى لليمنيين إلى أمريكا، مقتصرة على الذكور منهم بوصولهم إلى أمريكا عبر السفن البخارية، وسفن الفحم المتجهة من الموانئ البريطانية إلى مدينة نيويورك بولاية نيويورك شرق أمريكا. تلك كانت باكورة الهجرات إلى العالم الجديد، وقد سبقهم إليها اللبنانيون، والسوريون، والفلسطينيون (بلاد الشام)، على الرغم من اختلاف الديانة. وقد استعان اليمنيون بهم للسكن معهم أو العمل لديهم؛ وذلك بفعل عامل اللغة[٣] التي كانت تشكل عائقاً لاندماج اليمنيين في المجتمع الأمريكي، خاصة أنهم كانوا غير متعلمين؛ كونهم شدوا الرحال من بلد مغلق يعيش خارج التاريخ، ويسوده الجهل والفقر والمرض، بفعل تعنُّت الحكم العثماني، وتخلف الفكر الإمامي الكهنوتي السوداوي. ومع ذلك انتشر معظم أوائل المهاجرين، رغم قلة أعدادهم، للعمل في شرق آسيا، وإفريقيا، وأوروبا ليصلوا ويحطوا رحالهم في العالم الجديد، مستقرين في الولايات الشرقية، والشمالية، والوسطى، والغربية لوفرة فرص العمل فيها في مختلف المهن، وذلك لقابليتهم لتعلم الحِرف التي لا تتطلب الكتابة والقراءة، ومنها العمل في المحلات التجارية، كمنافذ البيع في مدينة نيويورك، والمصانع التي تعتمد على تكرار الأداء الميكانيكي والعضلي، كمصانع السيارات في ديترويت مشيجن، أو مزارع الخضروات والفواكه المتناثرة في أرجاء مناطق وأودية ولاية كاليفورنيا الزراعية، ومنهم من كان يعمل في مجال بيع الأغذية، وأغلبهم عمل بالزراعة، وهي حرفة زاولوها في الوطن الأم.

وتعزى هجرة اليمنيين إلى الأسباب الاقتصادية بدرجة رئيسة؛ وذلك لقلة فرص العمل بالداخل اليمني، وتهدف لتحسين مستوى المعيشة، إذ مازال العامل

(٣) Draw Walker.

الاقتصادي هو السبب الرئيس للهجرة قديماً وحديثاً. وقد مرت الهجرة اليمنية النظامية بالعديد من المراحل، كان أولها في مطلع القرن العشرين للعمل في كلٍّ من مصانع ولاية الينوي، وخاصة في مدينة شيكاغو، وانتقل العديد منهم في العشرينيات إلى ديترويت للعمل في مصانع فورد للسيارات، وإلى بفلو نيويورك للعمل بأحد أكبر مصانع الحديد والصلب المملوكة لشركة بيت لحم ستيل، ومعظمهم كانوا أعضاء منخرطين بالنقابات العمالية.

أما المرحلة الثانية والقاسية، وخاصة لمن عاصروا الأزمة الاقتصادية الكبرى (١٩٢٩-١٩٣٣م) المعروفة بـ"الكساد الكبير"، التي تهاوت فيها المؤسسات الخاصة وأسواق المال، وانحدر فيها الاقتصاد، وتدهور الإنتاج، وتفشت البطالة التي طالت الجميع، ومنهم المهاجرين، حيث تميزت هذه المرحلة بغياب حوافز الهجرة إلى أمريكا، وعجز النظام الرأسمالي عن معالجة الوضع الاقتصادي المنهار الناتج عن الفشل الذريع لآلية عمل السوق الحر، ولم تعد إلا الدولة وحدها مصدراً للتوظيف بتدخلها الإنفاقي العام، مضحية بالجزء من أجل إنقاذ الكل كحل وحيد لاستمرارية النظام الرأسمالي المهجن بدور الدولة الاقتصادي الإرشادي الفاعل على حساب الرأسمالية الصرفة.

وشكلت نهاية العام ١٩٤٥م، بعد الحرب العالمية الثانية، نقطة تحول، وهي الحرب التي حُشدت لأجلها الطاقات الصناعية الأمريكية لصالح المجهود الحربي. وشارك اليمنيون فيها كما شاركوا من قبل في الحرب العالمية الأولى أيضاً ضمن صفوف الجيش الأمريكي، واكتسبوا على إثرها الجنسية. في الوقت الذي انخفضت فيه وتيرة الهجرة اليمنية إلى أمريكا كمرحلة ثالثة بشكل عام، وقد استمر التباطؤ في الهجرة لقرابة عشرين عاماً نتيجة لفرض المشرع الأمريكي نظام حصص الكوتا لدخول المهاجرين، وكان ذلك في مسعى من

الحكومة الأمريكية لاستيعاب أبنائها العائدين من الحرب من جهة، وعدم استيفاء اليمنيين لشروط الهجرة بسبب الأمية المتفشية في أوساطهم في تلك الفترة من جهة أخرى. ولم تعد الهجرة ممكنة إلا بعد إلغاء نظام الكوتا في العام ١٩٦٥م. حينها فقط، بدأت المرحلة الرابعة بتدفق أعداد المهاجرين اليمنيين بوتيرة متصاعدة استمرت إلى العام ١٩٧٠م[٤]، حقق اليمنيون فيها نجاحات وحضوراً نقابياً صناعياً، وزراعياً[٥]، وتشجَّع فيها الآخرون خاصة في مساعدة هجرة أهاليهم وذويهم، وساعد في ذلك مرونة إصدار السفارات الأمريكية للتأشيرات نتيجة لاتساع سوق العمل الأمريكي الصناعي والزراعي، وتزايد الطلب على العمالة بمختلف حرفها وفئاتها تجاوباً لانفتاح أمريكا الاقتصادي على العالم، وبروز سياسة التنوع للمهاجرين الجدد التي في مجملها نالت اليمن نصيبها الأكبر من المهاجرين الذين استمرت هجرتهم بمعدل متصاعد تارة ومتأرجح تارة أخرى، بفعل العوامل السياسية من بعد حرب الخليج الأولى والثانية وإلى العام ٢٠١٦م، لتتوقف الهجرة في خضم سنوات الصراع اليمني لأربع سنوات عجاف، كمرحلة خامسة، بفعل الأمر التنفيذي للرئيس المنتهية ولايته ترامب، بإدراج اليمن ضمن الدول السبع الممنوعة من الدخول، باستثناء السماح لعوائل المهاجرين وفقاً لقانون "لم الشمل"، وقد أعيد النظر في سياسات الهجرة وذلك الأمر المجحف في يناير ٢٠٢١م بعد موافقة السلطات الأمريكية بتمديد الإقامة الإنسانية لقرابة ٢١٨٠ فرداً بمنحهم وضع الحماية المؤقتة بسبب

---

(٤) Draw Walker

(٥) Alamri, Neama, Yemeni Farm Workers and the Politics of Arab Nationalism the UFW,
18 February 2020
https://boomcalifornia.org/2020/02/18/yemeni-farm-workers-and-the-politics-of-arab-nationalism-in-the-ufw/

استمرار الصراع[٦]، والتي تمتد حتى مارس ٢٠٢٣م، وبانتظار مرحلة هجرة مرتقبة سادسة.

ولايات إقامة المهاجرين:

تركز اليمنيون تقليدياً في مناطق بروكلين ومدينة بفلو في ولاية نيويورك، وفي كلٍّ من مناطق ديربورن وهامترامك بمدينة ديترويت في ولاية مشيجن، وفي ولاية كاليفورنيا ضواحي مدينة أوكلاند، وفرزنو، ودلينو، وستكتون، وبيكرسفيلد ومناطق الأودية الزراعية، كوادي سان خواكي، كمزارعين، وخاصة في مزارع الحمضيات والأعناب ومصانع سلعها التكاملية. ووجد اليمنيون صعوبات كبيرة في الاندماج بالمجتمع الأمريكي أو التزاوج منه نتيجة لعامل اللغة بدرجة رئيسة، وإلى حد ما الديانة، مما اضطر البعض إلى جلب عوائلهم، خاصة ممن استقرت أعمالهم بالمدن الصناعية الأمريكية، أو القريبة للمزارع المتاخمة للمدن.

ويلاحظ من خلال القراءة الأولية لتركز اليمنيين حسب الولايات أن أبناء مناطق إب يتركزون في كلٍّ من ولايات نيويورك، ونورث كارولينا، وميرلاند، وفرجينيا، والباما، والمسيسبي، وكاليفورنيا، أما ولاية مشيجن فتحتوي على كل مناطق اليمن، وكذلك ولاية الينوي شيكاغو يتركز فيها أبناء يافع، وإلى حد ما أبناء الضالع الذين يلحظ تواجدهم أيضاً في ولاية كاليفورنيا التي وفد إليها مؤخراً مهاجرون من شتى أرجاء اليمن؛ نظراً لتنوع سكانها ومناخها، ناهيك عن إغراء قوة جاذبيتها الاقتصادية الزراعية والصناعية المتشعبة والمتنوعة في إنتاجها السلعي والخدمي، والمتكاملة نتيجة لموقعها ولتعدد مناخ مناطقها.

---

(٦)Temporary Protected Status Designated Country: Yemen
https://www.uscis.gov/humanitarian/temporary-protected-status/yemen/temporary-protected-status-designated-country-yemen

أما بالنسبة لعدد المهاجرين اليمنيين، فقد اختلفت المصادر لندرتها، وتفاوتت التقديرات، وكذلك عدم وجود دراسات إحصائية مفصلة لعدد المهاجرين من مختلف البلدان. وما يزيد الأمر صعوبة هو عدم وجود خانة إحصائية، ليس لليمنيين فحسب، ولكن للعرب بصفة عامة، ولهذا يتم إدراجهم في الإحصاء السكاني الأمريكي العام الذي يُجرى كل عشر سنوات في خانة العرق الأبيض. إلا أن بعض المصادر تشير إلى أنهم في العام ٢٠٢٠ يقدرون بنحو ربع مليون نسمة[٧]، ويقدر العدد بأكبر من ذلك خلال الزيارات الميدانية، ومحاولات الاستقصاء واستنتاجه بالتفاعل مع أعيان الجاليات، إذ يُقدر مجموع الأسر بـ ٥٠ ألف أسرة في كل الولايات، وبمتوسط عدد أفراد الأسرة المقدر بستة أفراد، في ظل تفكير العقلية المتحفظة اليمنية التقليدية المهاجرة لبناء وبنية الأسرة الممتدة، بأن العدد أكبر من ذلك ويصل إلى نحو ٣٠٠ ألف نسمة تقريباً.

ووفقاً لدراسة وضاح العولقي[٨] وآخرين، فإن عدد اليمنيين في دول الخليج العربي وحدها يقدر بقرابة ٩٤٥ ألف نسمة للفترة ما بين ٢٠١٢-٢٠١٦م، موزعين وفقاً للجدول (١) الآتي:

جدول (١) عدد اليمنيين في دول الخليج العربي

دول الخليج	عدد العمال اليمنيين
السعودية	٨٠٠٠٠٠
الإمارات	٩٠٠٠٠
الكويت	١٠٧٦٢
قطر	٤٠٠٠٠
البحرين	٤٧٠٠
المجموع	٩٤٥٤٦٢

Source: The Essential Role of Remittances in Mitigating Economic Collapse May 2019

(٧)غالب، يحيى، مرجع سابق.

(٨)Wadah Al-Owlaqi and others, The Essential Role of Remittances in Mitigating Economic May 2019 https://sanaacenter.org/files/Rethinking_Yemens_Economy_No5.pdfCollapse

تحويلات المغتربين:

يهاجر الأفراد متنقلين بين البلدان، أو إلى بلد آخر للعمل والحصول على دخول أفضل في إطار نظام البلد المضيف للعمالة المهاجرة، وفي إطار نظامها الذي لا بديل له، ويترتب على دخول العمالة إلى البلد خروج عوائد عملهم منها في صورة تحويلات متدفقة نقدية إلى داخل بلدهم الأصلي(٩).

والتحويلات هي مجموع ما يتم إرساله مما تحصلت عليه العمالة المهاجرة من عوائد نظير عملها أو ممارستها للعمل في القطاعات الاقتصادية والخدمية ببلد المهجر، والتي قد تكون مبالغ نقدية، أو سلعاً عينية أرسلت للبلد المُهَاجَر منه أو الأصلي عبر القنوات الرسمية، كالبنوك، وشركات التحويلات المعتمدة، إلا أن هذا الرقم لا يشمل الآلات، والأجهزة، والمشتريات من السلع المادية التي تشكل ٥٠% كزيادة فوق ما يرسله الأفراد، وفقاً للبنك الدولي الذي أفصح أن التحويلات إلى اليمن في العام ٢٠١٦ قد بلغت نحو ٣٧٧١ مليون دولار، يتسرب منها للخارج كخدمات ما يقدر بـ ٣٧٣ مليون دولار(١٠). وذكر مركز بيو للأبحاث أن تحويلات المهاجرين اليمنيين في أمريكا للعام ٢٠١٧ بلغت نحو ١٣٢ مليون دولار(١١)، إلا أن الرقم قد اختلف وتضاعف قرابة ثلاث مرات في العام ٢٠٢٠ ليصل إلى نحو ٥٠٠ مليون دولار، وساهم ويساهم المغتربون عبر الحملات النشطة في التخفيف من معاناة المواطن اليمني عبر التحويلات

(٩)Amin, Samir , Migration in Contemporary Africa, A retrospective View https://www.researchgate.net/profile/Tade-Aina/publication/44822203_The_Migration_Experience_in_Africa/links/568f92ea08aef987e56a2840/The-Migration-Experience-in-Africa.pdf#page=27

(١٠)Migration and Remittances Flow Update World Bank 2021 https://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data

(١١)Pew Research Center, Remittances Flow in 2017 https://www.pewresearch.org/global/interactives/remittance-flows-by-country/

المنتظمة من الولايات المتحدة، والتحويلات الداخلية غير المباشرة وهي النسبة الأكبر. وهذا التقدير يشمل قيمة التحويلات النقدية والعينية (المنظورة وغير المنظورة) من أمريكا، خلال سنوات الحرب الحالية، ويعكس قوة التكافل الاجتماعي بين الأفراد والأسر خلال سنوات الصراع التي امتدت لأكثر من ٦ سنوات، اضمحلت خلالها الدخول، وجف ما توفر، وغابت فيها الرواتب، وانتشرت البطالة، وتفشى الفقر بين الأسر في الريف والحضر. لهذا فلا غرو أن يسهم المهاجرون اليمنيون بكثافة وبفعالية في رفد جمعيات ومنظمات العمل الإنساني والإغاثي الأمريكي واليمني أيضاً بالتبرعات المالية والعينية للمنظمات التي تعمل بالداخل اليمني، للتخفيف من حدة العوز، استشعاراً منهم بمسؤوليتهم تجاه أبناء وطنهم.

والهجرة الحالية إلى بلد كالولايات المتحدة الأمريكية لغرض العمل هي هجرة اقتصادية طوعية منظمة في غالبها، يقررها الفرد، إما أن تكون موقتة أو دائمة، وتقتضيها الظروف المحكومة بوجود الأسرة إذا ما تمت مرافقتهم أو لم شملهم للحياة بالمهجر، ويحكم عليها الفرد ذاته، خاصة إذا ما استثني طالبي اللجوء السياسي أو الإنساني. أما من قدموا للمهام الأخرى قصيرة الأجل، كالدراسة وتمثيل بلدانهم دبلوماسياً فهم ليسوا بمهاجرين(١٢).

أما فوائد الهجرة فهي جمة، وهي انسياب العائد النقدي المتمثل بالتحويلات من دخول العمالة من بلد المهجر والمحتوية للنقد والسلع العينية، الذي، وفقاً لتقرير البنك الدولي، بلغ نحو ٣,٧ بليون دولار في العام ٢٠١٦، وشكل نحو ١٢,١٩% من الدخل المحلي الإجمالي، كما ارتفع المبلغ إلى ٣,٨ مليون دولار

(١٢)Al-Iriani, Mahmood, Migration, Remittances and Economic Development in YAR, Iowa State University, MA, Department of Economics, Ames Iowa, 1987

في العام ٢٠١٧ ليشكل ٢٧% منه، وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي[١٣]. والسبب بالزيادة في المساهمة هو تناقص الإنتاج المحلي من السلع والخدمات في العديد من القطاعات الاقتصادية؛ لارتفاع أسعار مصادر الطاقة، وعدم انتظام توليدها، وتحول أولويات استخدامها بسبب الحرب الدائرة.

لقد مكنت هذه التحويلات- على مدى أكثر من ٤٠ عاماً- المهاجرين وذويهم من تحسين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية، ابتداءً من رفع مستوى الدخل، مروراً بالتغذية الجيدة، والملبس النظيف، والمسكن، وتحسن المستوى الصحي، بل مكنتهم تلك التحويلات من اقتناء الأجهزة الحديثة والسيارات، حيث غيرت التحويلات من أوضاعهم الاجتماعية، وأحياناً مجازاً الطبقية؛ كون امتلاك البعض للمال قد رفع من جاههم عند الغير، ومنهم من ازدادت رقعة ممتلكاتهم وعززوا حضورهم بالبناء في الريف والمدن، إلا أن تلك التحويلات في مجملها لم تلق الأوعية الاستثمارية المناسبة لاستيعابها في قطاعات الاقتصاد، وعليه فقد ذهب معظمها منصباً للقطاع الاستهلاكي العائلي، مما أتاح مساهمة التحويلات في تمويل الاستيراد للسلع الاستهلاكية التي شكلت ٢٩,٢% من تمويل الاستيراد في العام ٢٠١٢، وقفزت إلى ٥٨,٩% في العام ٢٠١٦[١٤]. ومع ذلك فإن مساهمة المهاجرين في الاقتصاد الوطني تتزايد على حساب بقية المكونات الداخلية، وخاصة في السنوات الأخيرة، إذ تقدر نسبة الإعالة المعتمدة

---

(١٣)Ministry of Planning and International Cooperation, Economic Studies and Forecasting Sector, Yemeni Expatriates Remittances Last Resources Under Threat, Yemen Socio-economic Update 2018

(14) Reginal Economic Outlook Update; World Economic and Financial Surveys. Middle East and Central Asia. International Monetary Fund April 2021
https://www.google.com/search?q=regional+economic+outlook+update%3B+world+economic+and+financial+surveys.+middle+east+and+central+asia.+international+monetary+fund+april+2021

(١٤) تقرير عودة قسرية لآلاف اليمنيين.. تهاوي التحويلات. الموقع بوست، العربي الجديد، ٢٠ أغسطس ٢٠٢١. https://almawqeapost.net/news/62730

على تحويلات المهاجرين بنحو ٣٥% بين الأسر اليمنية[١٥]، وهي نسبة عالية. إلا أن البنك الدولي يفيد في العام ٢٠١٩ أن ١ من كل ١٠ أفراد في اليمن يعتمد على التحويلات المالية التي وصلت في العام نفسه إلى ٣,٨ بليون دولار لتشكل قرابة ١٣% من الدخل المحلي الإجمالي[١٦]. ونظراً لأهمية تحويلات المهاجرين، وبناء على مؤشرات التنمية العالمية لنحو ٨٠ دولة نامية خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠١٤م، فقد اتضح أن الزيادة المتوسطة بنسبة١% من التحويلات إلى داخل البلد تؤدي إلى زيادة نمو قدرها ٠,٠٧% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل، وذلك النمو ما هو إلا نتاج تأثير ديناميكية المضاعف الاقتصادي لتحويلات المهاجرين من الخارج في التنمية.

إلا أن أضرار الهجرة قد تكون واضحة، خاصة الهجرة طويلة الأمد، وفقاً لـ سوانسن[١٧] الذي يجادل بأنها في غير صالح الاقتصاد الوطني، بل تؤدي إلى التبعية الاقتصادية، والاعتماد على العالم الخارجي في استيراد متطلبات البلد من السلع الضرورية، وخاصة الغذائية. والحقيقة التي يجب توضيحها هي أنه كان للقطاع الزراعي دور مشهود في تغطية معظمها، رغم أنها كانت تقوم على زراعة الكفاف المعتمد على الأسر الممتدة بعمالتها، وضآلة نصيب الفرد من الإنتاجية الزراعية[١٨]، وكذلك تضاؤل نصيبها من الدخل المحلي الإجمالي

(١٥) Regional Economic outlook

(١٦) Remittances to Yemen Plummet as needs surge amid war and Coronavirus, OCHA 2021 https://reliefweb.int/report/yemen/remittances-yemen-plummet-needs-surge-amid-war-and-coronavirus

(١٧) Swanson, J.C. Emigration and Economic Development, the case of Yemen Arab Republic. Boulder, Westview press 1979

(١٨) Nouisser, Ameen The Agricultural Dilemma in Yemen Arab Republic , University of Colorado, MA Thesis, Department of Economics, Boulder Colorado, 1986

(الجدول٢)، ناهيك عن محدودية الأراضي الزراعية، وصعوبة استصلاح أراضٍ جديدة؛ نظراً لارتفاع تكاليف الاستصلاح، وصعوبة استخدام الميكنة الزراعية لعدم توافر المساحات الصالحة الكافية للزراعة الأفقية الممتدة. وتزداد العملية صعوبة إذا ما علمنا بعدم انتظام الري بالأمطار، ونضوب المياه الجوفية نتيجة للاستخدام الجائر للمياه التي تذهب لإرواء زراعة محاصيل إنتاجية أعلى قيمة أو عائداً نقدياً، تخصص له سنوياً المزيد من الأراضي الصالحة للزراعة على حساب محاصيل استراتيجية كان يمكن أن تخفض من تسرب العملة الصعبة لشراء الغذاء. فمحصول القات أقل منفعة اقتصادية كونه لا يساهم قط في سد الهوة للأمن الغذائي الوطني، وعلى العكس نجد هذا المحصول يستحوذ سنوياً على مساحات متزايدة من الأراضي الزراعية الخصبة تصل لأكثر من ١٤٥ ألف هكتار، إضافة إلى أن القطاع الزراعي، على الرغم من الجهود التي بذلت، مازال في معظمه قطاعاً تقليدياً، وهو في حاجة إلى التحديث وإدخال وسائل التكنولوجيا الحديثة للري والمخصبات والبذور الحديثة المقاومة للجفاف، للرفع من مستوى الإنتاج والإنتاجية للمحاصيل الاستراتيجية. ولهذا تناقص بشكل تدريجي اتجاه نصيب إسهام القطاع الزراعي النسبي وليس المطلق، خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٢٠ من ٧٠% إلى ١٣% في الفترة ذاتها (جدول ٢)، وهو عكس اتجاه القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومنها القطاع الصحي الذي تنامى بفعل دخول استثمارات القطاع الخاص في المستشفيات، وانعكس على مستوى ارتفاع معدلات الأعمار وانخفاض معدل الوفيات، (كما في جدول ٢. الذي يبين اتجاه مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط ارتفاع الأعمار للفرد، وتحويلات المغتربين للأعوام ١٩٧٥-٢٠٢٠م).

جدول (٢) مساهمة القطاع الزراعي ومتوسط ارتفاع الأعمار للفرد وتحويلات المغتربين

التوصيف العام	% مساهمة القطاع الزراعي في الدخل المحلي الإجمالي	ارتفاع معدل الأعمار للفرد بسنوات توقعات الحياة	تحويلات المغتربين بالبليون دولار
١٩٧٥	٧٠	٤٥	٠,٤
١٩٨٤	٥٢	٥٠	١,٢
١٩٨٦	٤٥	٥٢	١,٣
١٩٩٣	٣١	٥٤	٢,٣
٢٠١٣	١٧	٥٨	٣,٢
٢٠١٦	١٥	٥٩	٣,٧
٢٠٢٠	١٣	٦١	٣,٨

تم إعداد وتنسيق الجدول بالاعتماد على مصادر متعددة مختارة من جداول وزارات حكومية ومنظمات دولية

أما بالنسبة للوضع الاقتصادي اليمني الكلي وتنبؤاته قصيرة الأجل، الخاص بالفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٢م، فيمكن إيجاز مؤشرات اتجاهها من خلال الجدول (٣) أدناه، إذ يلاحظ فيه أن الاحتياطات الرسمية للاستيراد في المتوسط للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧ كانت تكفي لاستيراد ٦ - ٨ أشهر من السلع الضرورية، بينما نجدها لا تكفي إلا لشهر واحد في العام ٢٠٢٢، وهو أحد مؤشرات الاختلال الهيكلي للاقتصاد الوطني الناتج عن استمرارية وضع البلد غير المستقر. والأقسى من ذلك تدهور الاحتياطي الإجمالي من العملة الصعبة ٤,٤ بليون دولار بمتوسط الفترة ما بين أعوام ٢٠٠٠- ٢٠١٧م، إلى ٠,٨ بليون في العام ٢٠٢٠. والملفت للانتباه أن هذا الجدول المفرغ من جداول تقرير صندوق النقد الدولي بمؤشراته فيما يخص اليمن لا يحتوي على أرقام الصادرات النفطية أو عوائدها؛ لأن التقرير لا يشمل اليمن، أو يصنفها كدولة منتجة للنفط والغاز، ومع ذلك فالجدول (٣) يشرح دون شك جمود، إن لم يكن تدهور، الوضع الاقتصادي الكلي، على الرغم من تنبؤات صندوق النقد الدولي المتفائلة للأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٢م.

جدول (٣) المؤشرات والتنبؤات الاقتصادية لليمن ٢٠١٧- ٢٠٢٢م، بناء على تقرير الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لصندوق النقد الدولي.

جدول (٣) المؤشرات والتنبؤات الاقتصادية لليمن ٢٠١٧- ٢٠٢٢م

التوصيف/العام	الأعوام					
	٢٠٠٠-٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
% نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP	الأساس٠٠	٠,٨	٢,١	٥,٠-	٠,٥	٢,٥
الناتج المحلي الإجمالي بالبليون $	٢٤,٩	٢٣,٥	٢٢,٦	٢٠,١	٢٥,١	٢٥,٨
معدل الرقم القياسي لأسعار للمستهلك CPI	١٣,٥	٢٧,٦	١٠,٠	٢٦,٢	٣٠,٦	١٩,٢
% التضخم في الأسعار	١٣,٥	٢٧,٦	١٠,٠	٢٦,٢	٣٠,٠	١٩,٢
% نمو النقود العامة	١٤,٨	٤٩,١	٥٩,٠	٥٧,١	٦٨,٢	٥٢,٢
صافي الاستدانة والإقراض الحكومي من GDP	٣,٨-	٧,٨-	٥,٣-	٩,٦-	٦,١-	٦,٢-
% الميزانية المالية العامة إلى الـ GDP	٣,٨-	٨,٠-	٥,٥-	٩,٦-	٦,١-	٦,٢-
إيرادات الحكومة كنسبة من GDP المحلي، باستثناء المنح	٢٥,٩	٦,٢	٨,٠	٥,٧	٤,٩	٥,٢
إجمالي الدين العام إلى الدخل المحلي الإجمالي	٥٢,١	٧٤,٥	٧٦,٥	٨٣,٢	٧٣,٠	٦٧,٩
% الدين الصافي الكلي إلى الدخل المحلي الإجمالي	٤٨,٠	٧٣,٨	٧٥,٨	٨٢,٦	٧٢,٥	٦٧,٦
صادرات السلع والخدمات بالبليون $	٦,٣	١,٣	١,٦	١,٠	١,٢	١,٢
استيراد السلع والخدمات بالبليون $	٨,٢	٨,٨	١٠,٧	٧,٥	٩,٢	٩,٤
الحساب الجاري بالبليون $	٠,٦-	٠,٥-	٠,٩-	٠,٥-	٢,١-	٢,٠-
الحساب الجاري كنسبة من GDP	٠,٦-	٢,٠-	٤,٠-	١١,٩-	٢,٢-	٢,٥-
الاحتياطي الإجمالي بالبليون $	٤,٤	٢,٣	١,٤	٠,٨	٠,٩	٠,٩
الدين الخارجي كنسبة من GDP	٢٩,٦	٣٠,٧	٣١,٥	٢٩,٩	٣٠,٣	٢٦,٢
الاحتياطيات الرسمية للاستيراد بالأشهر	٦,٨	٢,٦	٢,٣	١,١	١,١	١،٠

Source: Reginal Economic Outlook Update; World Economic and Financial Surveys. Middle East and Central Asia. International Monetary Fund April 2021

وبغض النظر عن التنبؤات الدولية للأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٢م، الصادرة عن صندوق النقد الدولي، فإنه يلاحظ عليها- من خلال الجدول (٣)- انتشار النمو السلبي وانحدار الاتجاهات للعديد من مؤشرات الاقتصاد اليمني، وخاصة ما اعترى الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٢٠ الذي بلغ -٥%، وهي أعلى نسبة

تدهور عرفها الناتج المحلي الإجمالي الذي انخفض متوسطه من قرابة ٢٥ بليون دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧ إلى ٢٠ بليون دولار في العام ٢٠٢٠. كما ارتفع التضخم لأكثر من ١٠٠% ووصل إلى ٤٠٠% بسبب الحرب وثنائية العملة والاقتصاد، وكذلك يبرز النمو الكبير العسير كبحه للنقود الذي ارتفع أكثر من ٣٦٠% خلال الفترة ذاتها، مسبباً تضخماً جامحاً غير معهود من قبل. ويأتي ذلك مع غياب سياسات نقدية واضحة تزامنت مع انخفاض الإنتاجية للسلع والخدمات في كل القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي. ويستخلص ذلك بوضوح من خلال انخفاض الصادرات للسلع والخدمات (ما عدا النفط والغاز) من ٦,٣ بليون إلى ١,٠ بليون دولار، بنسبة لا تشكل إلا قرابة ١٥% مما كانت عليه خلال نفس الفترة التي ترافقت مع استمرار التصاعد النسبي لمنوال الاستيراد عبر السنين. وعلى العموم، يلاحظ أن هذا التدهور الاقتصادي يصعب احتواؤه في الأجل القصير والمتوسط، لاسيما في ظل ظروف الحروب العبثية وتداعياتها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، إضافة إلى تدهور العملة وانخفاض ميزانية الدولة بفعل تدهور إيراداتها، وتراكم الديون، وهروب الرأسمال والاستثمارات المصاحبة لهجرة العقول، إضافة إلى ضعف وهشاشة البنية التحتية التي هي بحاجة ماسة إلى إعادة البناء.

لا شك أن هذه العوامل من شأنها إطالة استمرارية نزيف الاقتصاد الوطني المصحوب بتعثر مؤسسات الدولة، وانتشار البطالة، وضعف أداء وظائف الدولة، حيث قدرت العديد من المنظمات الدولية، نتيجة لشحة الموارد المالية والطعام من ناحية، ولصعوبة توفير الاحتياجات ووصولها للمحتاجين من ناحية أخرى، وتحديداً في الربع الثالث من العام ٢٠٢١م، أن ٨٠% من السكان باليمن يقعون تحت خط الفقر وبحاجة إلى مساعدات غذائية عاجلة، وكي لا

تشب أزمة إنسانية ينبغي تداركها بتوفير الاحتياجات الضرورية للحيلولة دون وقوع المجاعات التي كانت منتشرة باليمن في أواسط الأربعينيات من القرن المنصرم. ولا شك أن هذا الوضع الاقتصادي المتدهور قد يطول بسبب عدم الاستقرار واستمرار الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تدور حول صراع الاستحواذ على السلطة، وتنازع الأدوار لا توزيعها بين مختلف القوى السياسية ومناطق نفوذها في الأجل المتوسط على أقل تقدير. إن من الأهمية بمكان أن نقر بأن هناك ضرورة قصوى لاستحداث وقيام برامج تنموية استثمارية اقتصادية واجتماعية مختلفة، يساهم فيها الجميع، بما فيهم المهاجرون، تسعى إلى النهوض بالقطاعات التنموية، وإعادة مؤشرات الاقتصاد إلى نصابها الإيجابي المنشود.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية
للكشف عن التأثيرات المتبادلة للمهاجرين اليمنيين في أمريكا

للإجابة العلمية على مجمل الأسئلة الخاصة بهذه الدراسة، كان لا بد من القيام بالدراسة الميدانية لكي نستقي الإجابات مباشرة من المهاجرين أنفسهم كعينة مستهدفة. وقد تم استخدام استبيان تضمن محتواه بعض محتوى استبيان الدراسة الأساسية، مع الاختلاف في التصميم، وقام في معظمه على أساس الإجابة المتعددة لكل سؤال من أسئلة هذه الدراسة، حيث وضع لكل سؤال مجموعة من الفقرات (الإجابات المتعددة)، وهو ما يتيح لكل مُستَبْيَن اختيار ما يتفق معه للإجابة عن السؤال، (أي لا يوجد لكل فقرة بدائل سلم إجابة، كما هو التصميم المعتمد في استبيان الدراسة الأساسية، باستثناء بعض الأسئلة، وعلى وجه التحديد النتائج الواردة في الجداول: ٤، و١٣، و١٤)، التي طُلب فيها من المستبين اختيار بديل واحد فقط من البدائل المتاحة. ولأسباب فنية تركز فقط على المهاجرين في الولايات المتحدة، وطبق الاستبيان على عينة مكونة من ١٦٠ فرداً.

مع العلم أن التطبيق على هذه العينة (١٦٠) الخاصة بهذه الدراسة تزامن مع تطبيق استبيان الدراسة الأساسية على عينة بلغ عددها (٣٧٧) فرداً[١٩].

نتائج الدراسة:

من خلال تحليل بيانات استجابة أفراد عينة الدراسة من المهاجرين اليمنيين المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية على أسئلة الاستبيان[٢٠]، التي أفرزت

---

(١٩) الحكيمي، شائف. الدراسة التحليلية المقارنة للمسح الميداني للتأثير المتبادل للمهاجرين اليمنيين في مختلف بلدان المهجر اليمني.

(٢٠) نويصر، أمين. التأثير المتبادل للمهاجرين اليمنيين على البلد الأم وبلد المهجر، محاضرة مقدمة للمشاركة في المعرض التجاري اليمني الأمريكي، مدينة ديكيتر، ولاية الباما، الفترة ٢٧-٣٠ يونيو ٢٠٢١م.

كماً هائلاً من البيانات وفقاً للأسئلة المتعددة الخيارات، ومن خلال الإجابات التي تم تلقيها، وباستخدام التكرارات والنسب المئوية لإجمالي الإجابات المتعددة من إجمالي العينة، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وفقاً لأسئلتها، واستنتاج الاجابات المجدولة التي هدفت الدراسة للتحقق منها، وذلك على النحو الآتي:

الأسباب الرئيسة للهجرة

السؤال: أ) ما أسباب هجرتك الرئيسة إلى أمريكا؟

الجدول (٤) الأسباب الرئيسة للهجرة إلى أمريكا

ترتيب الخيارات	الإجابة وفقاً لترتيب الأولويات من بين خمسة من الخيارات اختر واحدة من الإجابات كسبب رئيسي	عدد التكرار	% من العدد الكلي ١٦٠
١	تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي	٩٤	%٥٩
٢	الهروب من الضغوط الاجتماعية	٢٩	%١٨
٣	مجاراة الأهل والجيران	٢٢	%١٤
٤	الفقر وتغيير الوضع الاجتماعي	١٠	%٦
٥	الهروب من الأوضاع السياسية	٥	%٣
المجموع		١٦٠	%١٠٠

من الجدول (٤) نجد أن السبب الرئيسي للهجرة هو تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي، حيث جاء بالمرتبة الأولى بنسبة ٥٩% من المستجيبين، وهي أعلى نسبة، يليها سبب الهجرة، وهو الهروب من الضغوط الاجتماعية بنسبة ١٨%، في المرتبة الثانية حيث كانت أوضاعهم المعيشية لا بأس بها، ولكن تحت وطأة عدم الاستقرار الاجتماعي وجدوا أنفسهم مضطرين للهجرة. أما في المرتبة الثالثة بنسبة ١٤% فقد برزت فئة هاجرت بسبب نظرة أهلهم وذويهم بعين الإعجاب أو الحسد للغير، فتطلعت عائلاتهم إلى دفعهم للهجرة لكي يجاروا بقية أهلهم أو جيرانهم الذين هاجروا، أو عادوا وتغيرت حياتهم إلى الأفضل، وينبغي محاكاتهم باقتناء مثل ما يملكون، وألا نتخلف عن مواكبتهم، "وما في حد أحسن من حد".. وهي ظاهرة سلوكية اجتماعية اقتصادية

سيكولوجية. أما الفئة الرابعة وتشكل نحو ٦% فقد دفع بها الفقر المدقع، أو أنهم كانوا يعملون في أعمال يستنقص الغير مزاولتها، مما دفعهم للهجرة، والفئة الخامسة لا يشكلون إلا ٣% تقريباً لجأوا للهجرة بسبب المضايقات السياسية التي أجبرتهم على الرحيل من ديارهم خوفاً على أنفسهم، ووجدوا في المهجر أماناً وراحة بال، وحياة أفضل.

السؤال: ب) ما الأسباب الأخرى التي دفعتك للهجرة إلى أمريكا؟

جدول (٥) الأسباب الأخرى للهجرة إلى أمريكا

السوال	الحكم والإجابة بنسبة الموافقة	عدد التكرار	% من العدد الكلي ١٦٠
١	ندرة فرص العمل باليمن وتدني المعيشة	114	٧١ %
٢	تزايد الطلب للأيادي العاملة ببلد المهجر	54	٣٤ %
٣	العائد من العمل ببلد المهجر أكبر	150	٩٤ %
٤	رغبة ببناء الأسرة	74	٤٦ %
٥	النظرة الدونية بسبب المهنة أو لون البشرة أو المولد	14	٩ %
٦	رغبة في تعزيز المكانة الاجتماعية	27	١٧ %
٧	النزاعات والصراعات السياسية والاجتماعية	13	٨ %
٨	قصور المؤسسات الثقافية وقلة دعم المبدعين	99	٦٢ %

بالنسبة للجدول (٥) فقد أجاب ٧١% من المفحوصين بأن الدافع لهجرتهم هو ندرة الأعمال وتدني المعيشة؛ لأن المستوى التعليمي لأغلبهم متدنٍ، ومعظمهم من الأرياف. إما عن علمهم بأن هناك تزايداً في الطلب على الأيادي العاملة، فكانت استجاباتهم منخفضة ولم تشكل إلا ثلث عددهم؛ والسبب في ذلك أنهم ليسوا على دراية بأوضاع سوق العمل الأمريكي، ولا المنطقة التي سيستقرون بها بعد. أما بخصوص العائد عن العمل ببلد المهجر، فالنسبة عالية والدافعية مرتفعة، وهي ٩٤%، لمعرفتهم بأنهم إذا ما حصلوا على عمل فإن الدخل في كل الأحوال سيكون أعلى من دخولهم قبل الهجرة، وعند سؤالهم إن كان دافعهم للهجرة هو بناء أسرة، كان الجواب بنسبة ٤٦%، لأن معظمهم كانوا متزوجين قبل الهجرة. أما عن دافع الهجرة بسبب النظرة الدونية، أو

المهنة، أو اللون، أو المولد فجاءت الإجابة بنسبة ٩% من المهاجرين هاجروا بسبب النظرة الدونية العنصرية، والمعاملة السيئة التي مورست تجاههم لأسباب غير موضوعية، كمكان المولد، والشكل، واللون، وطبيعة المهنة. أما عن سبب الهجرة رغبة في تعزيز المكانة الاجتماعية فكانت الإجابة بنسبة ١٧% وهي تكشف عن تطلعات هؤلاء المهاجرين ورغبتهم في تغيُّر نظرة الآخرين لهم، وهو شعور من يريد أن يثبت للآخرين ذاته، وأنه لم يعد ذلك الذي كان قبل الهجرة، فأصبح يمتلك مكانة أعلى، فهو موضع احترام وتقدير ولديه أصحاب ومرافقون، وتغير وضعه الاجتماعي من رعوي إلى شيخ. أما عن نسبة دافع الهجرة بسبب الصراع أو لأسباب سياسية فهي متدنية ولا تشكل سوى نسبة ٨%، وأغلبهم كانوا ينتمون إلى أحزاب سياسية، أو أسر كانت في سدة الحكم، فتمت هجرتهم بسبب خسارة الصراع، أو بطلب اللجوء السياسي. أما عن الدافع للهجرة بسبب قلة الدعم للمبدعين، فيرون أن هناك قصوراً من المؤسسات في تشجيع المبدعين والمتعلمين من قبل الدولة بنسبة ٦٢%، وهناك بعض الحوادث الطاردة للفنانين، وهذا يؤدي إلى إحباط الناس.

الصعوبات والفرص في بلد المهجر (أوضاع المهاجرين في أمريكا)

السؤال: ج) ما أهم الفرص والعوائق التي واجهتك في بلد المهجر؟

جدول (٦) أوضاع المهاجرين في أمريكا

السؤال	الحكم والإجابة بنسبة الموافقة	عدد التكرار	% من العدد الكلي ١٦٠
١	صعوبة فرص الاستثمار بأمريكا	٢٧	١٧ %
٢	وجود فرص الاستثمار الشخصي بأمريكا	١١٥	٧٢ %
٣	توجد فرص تحسين الدخل	١٤٩	٩٣ %
٤	افتقار المهاجرين إلى المهارات في تطوير أعمالهم	١١٤	٧١ %
٥	تدني المستوى التعليمي بأوساط المهاجرين	١٣٠	٨١ %
٦	صعوبة الاندماج أهم معوقات تطوير أعمال المهاجرين	١٠٧	٦٧ %
٧	اللغة كعائق للاندماج في المجتمع الأمريكي	١٢٨	٨٠ %
٨	أهم مشاكل الغربة هي العادات والتقاليد	٨٥	٥٣ %

تدور الأسئلة في الجدول (٦) حول أوضاع المهاجرين في بلد المهجر أمريكا، وكيف ينظرون إليها أو يتفاعلون معها من حيث الفرص المتاحة والمشاكل أو المعوقات التي تعترض معيشتهم وتعاملاتهم، فنجد أن نسبة ١٧% فقط منهم يجدون أن هناك صعوبة في الاستثمار، وذلك يعني ضمنياً أن الاستثمار سهل للغالبية المكملة وهي ٨٣%، مما يدل إلى حد كبير على متاحية الفرص. أما عند توجيه السؤال حول الاستثمار الشخصي، تأتي الإجابة بنسبة ٧٢% منهم يرون وجود الفرص، أي أنهم قادرون على الاستثمار، وبخصوص فرص تحسين الدخل، يرى الأغلبية بنسبة ٩٣% أن الفرص بشكل عام متاحة لذلك، إلا أن السؤال عن افتقار المهاجرين إلى المهارات في تطوير أعمالهم، فإن ٧١% منهم يرون أن أعمالهم التي يقومون بها لم تتغير، والحقيقة أن مهاراتهم محدودة لا تتعدى امتلاك محل أو محلات تتم إدارتها بطريقة تقليدية، أو الدخول في شراكة ليتناوبوا على إدارتها مع آخرين، ويظل حجم التجارة محدوداً مخافة تحمل المخاطر الناتجة عن التوسع أو تغيير النشاط؛ وذلك بسبب أن نحو ٨١% منهم محدودو المهارات الإدارية والتعليم، ويحملون الشهادة الثانوية أو أقل، ولا يخضعون لدورات تدريبية، أو يتلقون معارف جديدة. أما عن صعوبة الاندماج بالمجتمع الأمريكي، فيرى ٦٧% أن صعوبة الاندماج تعد من أهم معوقات تطوير أعمال المهاجرين، ونسبة ٨٠% منهم يعزون ذلك أولاً، لعدم إجادتهم للغة، وأن امتلاكهم لكلمات معدودة تكاد تكفي للتعاملات اليومية المرتبطة بأعمالهم، وأيضاً عدم توافر الوقت لبناء علاقات خارج إطار العمل، وثانياً، لامتداد فترة أعمالهم في مقارها إلى ١٢ ساعة عمل، ناهيك عن عدم اختلاطهم، وحصر سكنهم في سكن جماعي أو على مقربة من بني جلدتهم، وتحدثهم بلهجاتهم المحلية. أما عن العادات والتقاليد، فيرى ٥٣% منهم أنها

تشكل عائقاً ولا تتماشى مع عادات المجتمع الأمريكي؛ لأنه لا توجد علاقات مشتركة مع غيرهم، حيث يجتمع اليمنيون مع بعضهم البعض، فمحدودية علاقاتهم وندرة الاختلاط بالمجتمع أو الجاليات الأخرى هي أيضاً محدد آخر للاندماج بالمجتمع الأمريكي، وليس الدِّين.

السؤال: د) ما المشاكل والممارسات المعيشية في بلد المهجر؟

جدول (٧) المشاكل والممارسات المعيشية في بلد المهجر

السؤال	الحكم والإجابة بنسبة الموافقة	عدد التكرار	% من العدد الكلي ١٦٠
١	تعارضات ومشاكل المغتربين التجارية تنتهي بالتفاهم	١٥٤	٩٦ %
٢	للجاليات ولجمعيات دور إيجابي في دعم المهاجرين	١١٢	٧٠ %
٣	حرية التعبير والعلاقات مع السلطات في أمريكا ممتازة	١٤٦	٩١ %
٤	نقل الصراع السياسي والحزبي للمهجر يؤثر سلباً	١٥٨	٩٩ %
٥	المشاركة في الأنشطة السياسية والحزبية اليمنية بالمهجر	٢٩	١٨ %
٦	متاحية ممارسة الحقوق السياسية والانتخابات بأمريكا	١٣٦	٨٥ %
٧	فرص تنمية الميول المعرفية والثقافية والرياضية بالمهجر	٥١	٣٢ %
٨	الانفتاح على المجتمعات المهاجرة الأخرى ببلد المهجر	٢٤	١٥ %

نظراً لأن الغالبية العظمى من المهاجرين يعملون بالتجارة والأعمال الخاصة، ولأن النمط السائد بينهم هو الشراكة كأسهم أو نسب في المحلات، فإنه يظهر بينهم أحياناً تنازع المصالح أو المحاكاة، والتنافس الضار في فتح المحلات المماثلة في نفس المناطق أو المربعات، خاصة في المدن. وتبرز التعارضات وفقاً للجدول (٧)، التي غالباً ما يتم حل ٩٦% منها عبر الإصلاح والتراضي فيما بينهم دون اللجوء إلى القانون أو المحاكم، تفادياً للتطويل أو للخسارات القانونية التي ستكلفهم الكثير من الجهود والأموال المدفوعة للمحامين. كما أن للجاليات ورموزها أثراً طيباً بدعمها للمهاجرين الذين يرى ٧٠% منهم أن الجاليات والجمعيات تلعب أدواراً إيجابية في المساعدة على حل المشاكل ولمّ شمل المهاجرين، وتوعيتهم ودعمهم؛ لأن أغلب رؤساء الجاليات

والجمعيات في مختلف الولايات منتخبون، وهم من التجار المتفرغين أو المتقاعدين ممن تربطهم علاقات جيدة مع أفراد الجالية والسلطات المحلية. أما عن حرية التعبير في أمريكا، فيرى ٩١% من المُستَبْيَنين بأنها ممتازة، وكل فرد قادر أن يعبر عن نفسه، والعلاقات مع السلطات ممتازة في ظل القانون، وعن نقل الصراع السياسي من الداخل إلى أوساط المهاجرين، يرى ٩٩% من المهاجرين أن لها آثاراً سلبية جمة على المجتمع اليمني بالمهجر، بخلقها لأجواء صراع ومشاحنات هم في غنى عنها، وتؤدي إلى وأد روح التعاون وإلى تشتتهم وبروز النزاعات التي لا تخدم المصالح المشتركة للمهاجرين. أما المشاركة في الأنشطة السياسية اليمنية بالمهجر، فهي لا تتجاوز ١٨%، خاصة في المدن التي يتواجد فيها اليمنيون بكثافة. وبالنسبة لمتاحية ممارسة الحقوق السياسية والانتخابات بأمريكا، فنجد أن ٨٥% من المهاجرين يقولون إنها متاحة، وبالنسبة لتنمية ميول وقدرات المهاجرين، فإن قرابة ٣٢% منهم يقولون إن فرص تنميتهم لميولهم المعرفية والثقافية والرياضية بالمهجر غير متاحة؛ لأن الغالبية منخرطون في أعمالهم الروتينية التجارية، ويقضون وقتاً أكبر في العمل، ويرون في هذه الأنشطة إهداراً للوقت والمال الذي هاجروا من أجله. أما عن الانفتاح على المجتمعات الأخرى، فهي في أدنى حدودها بنسبة ١٥% لعدم وجود القواسم والمصالح المشتركة، ناهيك عن صعوبة استخدام اللغة إلا في حدودها الدنيا.

تأثيرات المهاجرين على اليمن

السؤال هـ) ما تأثيراتك الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع اليمني؟

جدول (٨) تأثيرات المهاجرين على اليمن

السؤال	الحكم والإجابة بنسبة الموافقة	عدد التكرار	% من العدد الكلي ١٦٠
١	لا يدخرون في البنوك اليمنية	١٥٢	% ٩٥
٢	يرسل المهاجرون تحويلاتهم بالطرق الرسمية	١٥٧	% ٩٨
٣	شركاء أو مساهمون في مؤسسات تجارية استثمارية	١٩	% ١٢
٤	يستثمرون في العقارات أو البناء الشخصي في مناطقهم	١٠٦	% ٦٦
٥	يستثمرون في العقارات والبناء في المدن الرئيسية بقربهم	١٥	% ٩
٦	لا يستثمرون	٤٠	% ٢٥
٧	المساهمة في مشاريع الخدمات على مستوى مناطقهم	١٤١	% ٨٨
٨	التواصل مع الأهل والأصدقاء	١٥٠	% ٩٤
٩	المشاركة في حل المشاكل الأسرية والاجتماعية بمناطقهم	١٢٥	% ٧٨
١٠	المساهمة بدعم المبادرات التنموية الخيرية المجتمعية	١١٣	% ٧١

السؤال المهم للشق الأول من أهداف الدراسة هنا يدور حول مدى إسهام المهاجرين اليمنيين في اقتصاد بلدهم الأم، وهو سؤال تدور حوله هذه الدراسة. ونلاحظ من الإجابة الأولى في الجدول (٨) أن ٩٥% من المهاجرين اليمنيين لا يدخرون في البنوك اليمنية، وهو عامل سلبي، أي أن معظم تحويلاتهم لا يتم استيعابها، وتذهب إلى استخدامات أخرى أغلبها استهلاكية. ويتم إرسال ٩٨% من هذه التحويلات بالطرق الرسمية عبر البنوك أو عبر شركات التحويلات المصرح لها، والمحددة للمبالغ الفردية المحولة وفقاً للقانون ولتعليمات السلطات المالية الأمريكية، ولهذا يلجأ الأفراد إلى طرق بديلة، أما نسبة من يستثمرون أو يشاركون في أعمال تجارية أو إيجارات لعقارات امتلكوها في اليمن، فهم ٩% من المُستبيَنين، وهي نسبة متدنية، ومن يستثمرون استثمارات شخصية بشراء العقارات أو بناء مساكنهم الخاصة فتصل نسبتهم إلى ٦٦%. ومن يستثمرون

في العقارات والبناء في المدن الرئيسة يشكلون ٩%. وقد وجدت الدراسة أن ٢٥% لا يستثمرون، أما نسبة مساهمة المهاجرين في مشاريع الخدمات والبنيات الأساسية في مناطقهم الريفية فقد كانت مرتفعة بشكل ملحوظ لتصل إلى ٨٨%، وذلك يدل على تعاونهم مع أهاليهم في تطوير وتوفير الخدمات لمناطقهم الريفية والنائية التي لا تصلها المشاريع الحكومية. أما عن مدى ارتباطهم وتواصلهم مع الأهل والأصدقاء فإن ٩٤% يقولون إنهم يتواصلون دائماً أو غالباً مع أهلهم وأصدقائهم بالداخل بصفة مستمرة، كما أن ٧٨% منهم يشاركون في حل المشاكل الأسرية والاجتماعية في مناطقهم، ويقوم ٧١% منهم بالمساهمة في دعم وتمويل المبادرات التنموية، كتشييد وصيانة الطرقات الفرعية الريفية، والمساهمة في بناء المدارس أو فصول المدارس والمساجد، وحفر الآبار وتوصيل المياه، ومشاريع الكهرباء، وتوصيل الدعم الخيري لكلٍّ من المدرسين، والصحيين، والأسر الفقيرة. وقد ارتفعت معدلات الإعالة للأهل والجيران والمحتاجين خلال فترة الحرب بشكل ملحوظ بين المهاجرين.

تأثيرات المهاجرين في السياسة اليمنية

السؤال: و) ما تأثيراتك السياسية والتعليمية والثقافية على المجتمع باليمن؟

جدول (٩) تأثيرات المهاجرين السياسية والثقافية

السؤال	الحكم والإجابة بنسبة الموافقة	عدد التكرار	% من العدد الكلي ١٦٠
١	أساهم بالفعاليات السياسية الرسمية باليمن	٣٢	٢٠ %
٢	أشارك في نشر الوعي السياسي والحقوقي	٨٨	٥٥ %
٣	أدعم مشاريع ومبادرات التعليم	١١٧	٧٣ %
٤	أدعم المبدعين في مجال الثقافة	٧٥	٤٧ %
٥	أساهم في نقل المعرفة والتكنولوجيا المتاحة إلى اليمن	٥٦	٣٥ %

عن مساهمة تأثير المهاجر في السياسة اليمنية، نجد من الجدول (٩) أن ٢٠% منهم مهتمون بحضور الاجتماعات السياسية أو الحزبية؛ كونهم أعضاء في هذا الحزب أو ذاك، ولكنَّ لهم دوراً سياسياً أكبر، حيث إن ٥٥% منهم يساعدون في نشر الوعي السياسي والحقوقي بين أفراد المجتمع، كما يدعمون مبادرات التعليم بنسبة ٧٣%، وهي نسبة عالية نظراً لتطور وعيهم بأهمية العلم، وفي الوقت نفسه يدعمون أيضاً مجال الثقافة والمثقفين بنسبة ٤٧%، أما إسهامهم في نقل التكنولوجيا فلا يشكل سوى ٣٥%، يتصدر ذلك إدخالهم لأجهزة وبرامج الكمبيوتر المحمول والتلفونات الحديثة.

تأثيرات المهاجرين على بلد المهجر

السؤال: ز) كيف يؤثر المهاجرون على مجتمع أمريكا بلد المهجر؟

جدول (١٠) تأثيرات المهاجرين على بلد المهجر

السؤال	الحكم والإجابة بنسبة الموافقة	عدد التكرار	% من العدد الكلي ١٦٠
١	أدخر من دخلي في البنوك الأمريكية وأسواق السندات	١٣٨	٨٦ %
٢	أمتلك أسهماً في المحلات التجارية والمؤسسات الاستثمارية	٥٨	٣٦ %
٣	لا أمتلك مشروعاً استثمارياً خاصاً بي	١١٨	٧٤ %
٤	أساهم في دعم الخدمات الاجتماعية	١٩	١٢ %
٥	أشارك في خدمات تطوعية متنوعة للمجتمع	١٠	٦ %
٦	أساهم في حملات التبرعات وفي أوقات الكوارث الداخلية	٢٦	١٦ %
٧	ألتزم بكل قوانين بلد المهجر	١٣٦	٨٥ %
٨	ساهم مجتمع المهجر الأمريكي في رفع وعي المهاجرين	١٢٨	٨٠ %

بالنسبة للشق الثاني من أهداف هذه الدراسة، المتمثل في تأثيرهم على بلد المهجر، فحول ادخارات المهاجرين يفيد الجدول (١٠) أن ما يربو على ٨٦% يدخرون أموالهم بالبنوك الأمريكية، ومنهم من يستثمر بسوق السندات والبورصة، أما عن امتلاك المهاجرين لأسهم في المحلات التجارية والمؤسسات الاستثمارية فإن ٣٦% أجابوا بالإيجاب بأنهم مشاركون لغيرهم

من المهاجرين أو مع أفراد عائلاتهم، وأن ٧٤% لا يملكون مشاريعهم الخاصة بهم ولكنهم يعملون بالأجر الأسبوعي، أو الشهري كعمال، أو موظفين لدى الغير. أما نسبة من يساهمون بدعم أعمال الخدمات الاجتماعية فتصل إلى نحو ١٢%، وتنخفض إلى نسبة ٦% للأعمال التطوعية المتنوعة للمجتمع الأمريكي. وعن المساهمة في حملات التبرعات أوقات الكوارث الداخلية بأمريكا ترتفع النسبة إلى ١٦% منهم، وهي نسبة منخفضة جداً تدل على ضعف دخولهم، بل تعكس اهتمامهم بمساهمتهم في دعم أهاليهم بالداخل اليمني، أما بالنسبة لمدى التزامهم بالقوانين الأمريكية فيقول ٨٥% إنهم متقيدون بالقوانين والأنظمة الأمريكية، ويرى ٨٠% أن معيشتهم وحياتهم وسط المجتمع الأمريكي قد ساهمت في رفع مستوى وعيهم.

تأثيرات المهاجرين على المجتمع الأمريكي

السؤال: ح) ما تأثيرك السياسي والثقافي كمهاجر على مجتمع بلد المهجر؟

جدول (١١) تأثيرات المهاجرين على المجتمع الأمريكي

السؤال	الحكم والإجابة بنسبة الموافقة	عدد التكرار	% من العدد الكلي ١٦٠
١	أمارس حقوقي السياسية في بلد المهجر	١٠٤	٦٥%
٢	أعبر عن وجهة نظري بحرية في بلد المهجر	١٤٤	٩٠%
٣	نقل الصراع السياسي والاجتماعي لبلد المهجر يؤثر سلباً	١٤٩	٩٣%
٤	أشارك في الفعاليات والأنشطة الثقافية والاجتماعية	٤٠	٢٥%
٥	أساهم في إحياء التراث والموروث اليمني بالمهجر	٥٧	٣٦%
٦	أساهم في تشجيع المبدعين في الثقافة والرياضة والفن	٨٢	٥١%

بشأن تأثير المهاجرين السياسي والثقافي في بلد المهجر، فإنهم يمارسون حقوقهم السياسية في الانتخابات، والجدول (١١) يوضح أن ٦٥% منهم يدلون بأصواتهم، وقد كان ذلك واضحاً بتصويتهم في الانتخابات المحلية وفوز مرشحيهم من الشباب اليمني في مجتمعهم المحلي أحياناً، وبترجيحهم للأصوات في مناطق تواجدهم، وخاصة في ولاية مشيجن التي أدلى فيها أكثر من ٤٠ ألفاً

بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر ٢٠٢٠م. (تصريحات ترامب بأن المهاجرين، ومنهم اليمنيون بالذات، هم من رجَّحوا الانتخابات لصالح الديمقراطيين بولاية مشيجن)، كما أن ٩٠% منهم يجدون متسعاً من الحرية للتعبير عن وجهات نظرهم دون تحفظ. أما عن مسألة نقل الصراع الاجتماعي السياسي بين أبناء المناطق إلى بلد المهجر، وهو سؤال مكرر وكان غير مباشر، بهدف التأكد من الإجابة على سؤال في موضع آخر، ولكن هنا أضيف له الصراع الاجتماعي، فنجد انخفاضاً بسيطاً جداً لا يتعدى ٦% مقارنة بالسؤال السابق في جدول (٧) في هذا المبحث. أما اشتراكهم في الفعاليات والأنشطة الثقافية والاجتماعية الأمريكية فيبدو من الجدول أن النسبة لا تشكل إلا ٢٥% وهي متدنية؛ نظراً لأن معظم المستبيَنين محكومون بأعمالهم التي لا تسمح لهم بالمساهمة إلا في أيام نهاية الأسبوع، وبالذات إن كان لديهم متسع من الوقت، وهو ما يندر بين اليمنيين؛ نظراً لارتباطهم بأعمالهم على مدار الأسبوع. أما عن إحيائهم للموروث الثقافي اليمني، فإن النسبة ترتفع لتصل إلى قرابة ٣٦%، وذلك يعود إلى الاهتمام المتزايد لليمنيين بدورهم ومحاولاتهم لإثبات ذاتهم عبر عرض ثقافتهم المتنوعة وفقاً لمناطقهم، ورغبتهم بأن يتعرف المجتمع على عاداتهم وتقاليدهم، وهذا ما يبرز بشكل جلي في المدارس التي يدرس فيها أبناؤهم، وكذلك في المناسبات العامة، كالأفراح، والأعياد، والمهرجانات، والتظاهرات الثقافية، وأنشطة الجاليات والجمعيات اليمنية. أما بالنسبة لتشجيع المبدعين من أبناء وبنات الجاليات في مختلف المجالات الفنية، والرياضية، والثقافية، فيلقى دعماً بنسبة ٥١% من أفراد العينة، وهو اتجاه إيجابي يلاحظ انتشاره في مختلف المدن ذات الكثافة بالمهاجرين.

تحديد القطاعات المستفيدة من المهاجرين في أمريكا واليمن

السؤال: ط) ما القطاعات الاقتصادية والخدمية المستفيدة من المهاجرين في أمريكا واليمن؟

جدول (١٢) القطاعات المستفيدة من المهاجرين في أمريكا واليمن

الترتيب في أمريكا	القطاع المستفيد	عدد الأصوات	الترتيب في اليمن	القطاع المستفيد	عدد الأصوات
١	التجاري	١٢٤	١	العمراني	١٣٦
٢	الخدمي	١٠٧	٢	الخدمي	١٠٢
٣	الصناعي	٩٨	٣	التعليمي	٩٣
٤	العمراني	٥٩	٤	التجاري	٦٣
٥	الصحي	٥٣	٥	الصحي	٥٤
٦	التعليمي	٣٩	٦	الصناعي	٣٢
		المجموع ٤٨٠			المجموع ٤٨٠

وبخصوص القطاعات المستفيدة من وجودهم بالمهجر، ووفقاً للأولويات التي تم تحديدها من قبلهم، سواء ببلد المهجر أو باليمن باختيارهم من بين القطاعات الستة: ثلاثة قطاعات بأمريكا، وثلاثة أخرى باليمن. فعلى صعيد أمريكا، يرون بأن المستفيد الأول هو القطاع التجاري؛ لأن معظمهم يعملون بالتجارة، ويقدمون الخدمات للمجتمع الأمريكي الذي يأتي بالمركز الثاني، أما المركز الثالث فمن نصيب القطاع الصناعي الذي يبيعون ويسوقون فيه سلعه في متاجرهم، بدليل ما قدموه من خدمات خلال فترة جائحة كورونا ٢٠٢٠-٢٠٢١م، يليه في المركز الرابع، القطاع العمراني، إذ يقوم اليمنيون بشراء العقارات للسكن أو للبيع، حيث يلاحظ انخراط المزيد من اليمنيين المتعلمين بالعمل في أنشطة أسواق العقارات، وكذلك القطاع الصحي الذي يحتل المركز الخامس في أولويات المستفيدين من القطاعات، حيث يشتري العديد منهم بوليصات التأمين الصحي؛ وذلك بسبب ارتفاع تكاليف التطبيب والعلاج الباهظة. وأخيراً، في المرتبة السادسة، يأتي القطاع التعليمي الذي لم يعطَ

الأولوية؛ لأن نسبة من ينخرطون في التعليم الجامعي من أبناء المهاجرين مازالت متدنية جداً، لاسيما أن نسبة التسرب من المدارس الأساسية مرتفعة بين البنين وليس البنات، إضافة إلى التكاليف الدراسية الجامعية العالية جداً، على الرغم من متاحية القروض التعليمية الحكومية المدعومة والتجارية المؤجلة. ويلاحظ استمرار بعض ذوي التفكير التقليدي المتحفظ من الآباء في تشغيل أولادهم بالمهن التي يزاولونها في المتاجر، وذلك لسرعة العائد منها، وهي نظرة قصيرة الأجل لاعتقاد البعض أن الدراسة تبديد لوقت الأولاد، على الرغم من اعترافهم بأهميتها، وبأن التعليم هو الفرصة البديلة الأعلى مردوداً في الأجل الطويل، وهو عكس ما يعتقده البعض أيضاً من أن العائد على الدراسة، وخاصة الجامعية، متدنٍّ، والأكثر من ذلك أنها مضيعة للأولاد أنفسهم، وذلك لخشيتهم من استقلال الأولاد في بلد المهجر، خاصة أن معظم الآباء اليمنيين يعدون أولادهم مصدر دخل لا يقل أهمية عن الضمان الاجتماعي لهم، بل هم ذاتهم الضمان الاجتماعي في أنظمة الأسر الممتدة.

أما بالنسبة لأولوياتهم في ترتيب المستفيدين من هجرتهم وعوائدها من القطاعات بالداخل اليمني، فيتربع القطاع العمراني في المقدمة؛ وذلك لكثافة نشاط القطاع لبنائهم المساكن في مناطقهم أو في المدن، وكذلك بناء العمارات كاستثمار للتأجير. أما في المرتبة الثانية، فيأتي القطاع الخدمي، وخاصة الاستهلاكي للغذاء وتعاطي القات الذي يلتهم نصيب الأسد من عوائدهم ومدخراتهم، ويبرز في المرتبة الثالثة القطاع التعليمي، حيث يحرص المهاجرون على تعليم أولادهم في المدارس الخاصة في المدن أولاً، والحكومية في الأرياف ثانياً، ويشجعونهم إن أمكن على الالتحاق بالجامعات الحكومية والخاصة؛ وذلك لتدني الرسوم الجامعية. إلا أن هذا الوضع قد يجانب

الاستمرارية متجهاً إلى التوقف عن الدراسة، خاصة إذا قرر الأب إلحاق أبنائه به في المهجر. فمسألة مواصلة الدراسة في بلد المهجر يصبح موضع تساؤل، خاصة أمام إغراء الاشتغال بتوارث العمل الأكثر دخلاً على حساب الدراسة، وهو الوضع الذي درج عليه الكثير من المهاجرين تحت ذرائع متفاوتة. أما في المرتبة الرابعة فيحل القطاع التجاري؛ لأن أقل من ١٠% من المهاجرين مشاركون في أعمال تجارية في البلد، ويأتي القطاع الصحي في المرتبة الخامسة، وذلك لإنفاقهم على علاج أسرهم بالمستشفيات والمستوصفات بالبلد، وتسفيرهم إذا اقتضى الوضع للأقطار العربية المجاورة، خاصة إذا تعذر علاجهم في الداخل. وفي أسفل القائمة يأخذ القطاع الصناعي مكانه، ولا تلاحظ هناك للمهاجرين مساهمة أو استثمارات ملموسة إلا في حدودها الدنيا، فهم لا يعدو كونهم إلا مستهلكين للسلع الغذائية المصنعة.

التقييم الذاتي للمهاجرين

السؤال: ي) ما نسبة ما تحقق من أهدافك أو أحلامك في المهجر؟

جدول (١٣) التقييم الذاتي للمهاجرين

الفئة الربعية	العدد	سنة الهجرة لأمريكا	نسبة تحقيق الأهداف%
٧٥-١٠٠%	١٢٢	قبل أكثر من ٢٠ عاماً	٧٦%
٥٠-٧٤%	٢٢	قبل عشرة أعوام	١٤%
٢٥-٤٩%	١٣	قبل أقل من ٥ أعوام	٨%
٠-٢٤%	٣	قبل أقل من عامين	٢%
المجموع	١٦٠		١٠٠%

تم وضع هذا السؤال كخيارات للمُستَبْيَنين متدرجاً في نسبة تحقيق طموحاتهم من صفر إلى ١٠٠%، وكانت الإجابة حسب جدول (١٣) بأن الربع الأعلى من الفئة حققوا أهدافهم بنسبة تتراوح بين ٧٥% و١٠٠%، وهم يشكلون ما يربو على ٧٦% من العينة، وهم ممن هاجروا قبل حوالي ٢٠ عاماً وأكثر، وقلة

منهم من المتعلمين، بينما احتل الربع الثاني ١٤%، منهم استطاعوا تحقيق أهدافهم بنسبة تتراوح من ٥٠% إلى ٧٤% من أهدافهم، وهم ممن هاجروا قبل نحو ١٠ أعوام. أما الفئة الثالثة فقد حققت أقل من ٥٠% من أهدافها، وبمتوسط ٨% وهم ممن هاجروا قبل ٥ أعوام. وفي الأخير تقبع الفئة الرابعة التي تقل عن ٢٤% ولا تشكل في متوسطها إلا قرابة ٢%، وهي قلة قليلة لحداثة هجرتها لأسباب سياسية.

التقييم الذاتي بالرضا عن تجربة الهجرة

السؤال: ك) كيف تنظر إلى تجربتك بالهجرة، وهل أنت راضٍ عنها؟

جدول (١٤) الرضا عن تجربة الهجرة

الحالة لتجربة الهجرة	العدد	النسبة
ناجحة ومجدية	١٢٨	%٨٠
عادية	٣٠	%١٩
فاشلة ومؤلمة	٢	%١
المجموع	١٦٠	%١٠٠

كان السؤال التقييمي رقم (١٤) حول مدى رضا المهاجرين عن هجرتهم، وقد جاءت الإجابات شبه متناسقة من السؤال التقييمي الذي سبقه. فـ ٨٠% من العينة يرون أن هجرتهم ناجحة ومجدية، وهم راضون عنها، بينما قرابة ١٩% يرون أنها عادية وهم راضون إلى حد ما، ولكنهم غير مبالين، ويرون أنها طبيعية جداً، أما ١,٢٥% من العينة فقد أقروا بأنها فاشلة ومؤلمة وغير موفقة.

الملاحظات والتوصيات العامة:

١- لاحظنا خلال العمل الميداني اليومي المتواصل الذي استمر ٤٠ يوماً (تشمل أيام السبت والأحد) أن الجالية اليمنية في الولايات المتحدة الأمريكية توسعت بشكل لافت إلى ولايات جديدة، وتقدمت نوعياً بعد أن كانت محصورة في ثلاث ولايات كبرى هي: نيويورك، ومشيجن، وكاليفورنيا.

٢- بفضل انخراط المهاجرين الجدد والجيل الثالث والرابع من المهاجرين القدامى في التجارة، لوحظ أن العديد منهم برزوا وسطروا قصص نجاح كرجال أعمال مرموقين في استثماراتهم بأرض المهجر، وكشخصيات عامة مؤثرة سياسياً واجتماعياً في المجتمعات المحلية والجاليات بمدنهم بمناطق وولايات تواجدهم.

٣- ثمَّن بعض المُستَبْيَنين هذه الدراسة التي نعمل عليها، وأمَّلوا أن تُجرى دراسات إضافية تساعد على توصيف حال الجالية واحتياجاتها، وتستكشف فرص تعزيز حضورها في المجتمع الأمريكي وتمتين صلتها بالداخل اليمني، وهناك حاجة إلى إنشاء شبكة لربط وتنظيم وتطوير الجاليات ببلد المهجر من خلال التقدم إلى السلطات البلدية والمحليات بمدن الولايات ومقاطعاتها، لدعم أنشطة الجاليات وتمويل مشاريعها الاجتماعية والتطويرية وغيرها، أسوة ببقية الجاليات.

٤- يساهم رجال الأعمال، المغتربون في أمريكا، في تطوير مجتمعاتهم المهاجرة من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية، والاجتماعية، والإغاثية، والرياضية، والدينية، ويأمل من التقيناهم في تحقيق صيغة تكاملية مع الداخل اليمني من أجل إسهام مشترك في توفير منح ومقاعد دراسية في

الجامعات والمعاهد الأمريكية لأبناء وبنات الجالية، وأيضاً للمتفوقين والمتفوقات من اليمنيين في الداخل.

٥- ساهم ويساهم المغتربون في التخفيف من معاناة المواطن اليمني عبر التحويلات المنتظمة والتحويلات الداخلية والتبرعات، استشعاراً منهم بمسؤوليتهم تجاه أبناء وطنهم خلال الأزمات والحروب.

٦- يتطلع أبناء الجالية، وخاصة أقطابها، إلى تأسيس بيوت تمويل تتولى رعاية ومساعدة أصحاب الأفكار الجديدة من الشباب والشابات والخريجين.

٧- يتنامى حضور اليمنيين في الانتخابات العامة، ولوحظ تزايد رجال الأعمال الذين يتبرعون للحملات الانتخابية لمرشحي الحزبين الديمقراطي والجمهوري.

٨- لم تعد الهجرة إلى أمريكا مقتصرة على الرجال، كما كان الحال قبل عقد ونصف، فالثابت أن نسبة مقدرة من المهاجرين الجدد هي من فئة النساء، خصوصاً من الشابات، فضلاً عن تزايد التحاق أسر يمنية بعائليها في المهجر ضمن برامج لَمِّ الشمل.

٩- من المهم تعزيز التوجه الجديد للجالية باتجاه التعليم والتأهيل، والعمل على احتواء أسباب التسرب من التعليم، والتوعية بأهمية الاستثمار في التعليم، وتسخير الإمكانيات لتوفير منح دراسية، وإنشاء صناديق للتمويل التعليمي الجامعي.

١٠- العمل المشترك بين عدة جهات ومنظمات في الداخل اليمني والولايات المتحدة من أجل تطوير خطط واستراتيجيات مزمنة لتطوير الجالية اليمنية وتعزيز مكانتها.

١١- شكى عدد من المُستبينين من زيجات مختلطة، (أحد الوالدين غير يمني) من ممارسات تمييزية أثناء إقامتهم أو زيارتهم لليمن، أو عند استصدارهم وثائق قانونية من الجهات المختصة في اليمن.

١٢- استشرت ظاهرة تعاطي القات بين المهاجرين اليمنيين من الفئات العمرية الشابة، وبلغ الأمر حد استئجار صالات، أو تخصيص قاعات، أو تجهيز دواوين في المنازل، لغرض التخزين.

١٣- انتشرت ظاهرة زواج الفيزا لـ (الهجرة المصلحية) في أوساط المهاجرين من منطقة إب وما جاورها، وبمغالاة المهور من ٤٠ إلى ٧٠ ألف دولار، وقد انعكس ذلك سلباً على أعداد متزايدة من أبناء المهاجرين ذوي الدخول المحدودة بصفة عامة والمتعلمين منهم على وجه الخصوص إلى الزواج من جنسيات غير يمنية، ناهيك عن التباهي والتبذير في حفلات الأعراس.

١٤- تتم عمليات تحويل المبالغ إلى الداخل اليمني بالطرق الرسمية غالباً. ونظراً لتزايد القيود على عمليات التحويل يلجأ العديد من المهاجرين إلى اتباع أساليب بديلة تعفيهم مشقة الوفاء بتلك القيود.

١٥- من السوالب الطارئة على مجتمع المهاجرين في أمريكا أن أطراف الصراع في اليمن نقلت مشاحناتها إلى أوساط اليمنيين في المهجر، ويظهر هذا الأثر السلبي بجلاء في الاجتماعات، وفي المناسبات الاجتماعية والوطنية.

١٦- يعمل رؤساء جمعيات المهاجرين على حل المشاكل وفض النزاعات بصفة فردية، وبالتفاهم، دون الحاجة إلى اللجوء للمحاكم.

١٧- يلاحظ وجود المنافسة التجارية بين اليمنيين من ذوي المحلات المتماثلة في المدن الكبرى، بينما تقل في المدن الصغرى والأرياف.

١٨- يواجه أصحاب البقالات اليمنية والمتاجر الصغيرة في معظم المدن منافسين من جنسيات أخرى، وخاصة من قبل المكسيكيين، والصينيين، والهنود.

١٩- يلاحظ وجود عدد من المحال التجارية الصغيرة في مناطق خطرة يسود فيها الفقر، وتنخفض فيها نسب التعليم بين السكان.

٢٠- تشكل العادات والتقاليد (وعدم إتقان اللغة الإنجليزية بالذات) أهم العوائق أمام اندماج المجتمع اليمني المهاجر بمجتمع المهجر المستضيف.

٢١- هناك حاجة ماسة إلى إجراء العديد من البحوث والدراسات التي تصب في كيفية معرفة وفهم ومعالجة قضايا الهجرة اليمنية والمهاجرين، وحل مشاكلهم والرقي بأوضاعهم في أمريكا، في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

مراجع ومواقع

١. غالب، يحيى - الهجرة اليمنية إلى الولايات المتحدة- مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية ٢٠٢١م.

2. Draw Walker https://www.everyculture.com/multi/Sr-Z/Yemeni-Americans.html
3. Draw Walker
4. Draw Walker
5. Alamri، Neama، Yemeni Farm Workers and the Politics of Arab Nationalism the UFW، 18 February 2020 https://boomcalifornia.org/2020/02/18/yemeni-farm-workers-and-the-politics-of-arab-nationalism-in-the-ufw/
6. Temporary Protected Status Designated Country: Yemen https://www.uscis.gov/humanitarian/temporary-protected status/yemen/temporary-protected-status-designated-country-yemen

٧. غالب، يحيى

8. Wadah Al-Owlaqi and others، The Essential Role of Remittances in Mitigating Economic May 2019 https://sanaacenter.org/files/Rethinking_Yemens_Economy_No5.pdfCollapse
9. Amin، Samir ، Migration in Contemporary Africa، A retrospective View https://www.researchgate.net/profile/TadeAina/publication/44822203_The_Migration_Experience_in_Africa/links/568f92ea08aef987e56a2840/The-Migration-Experience-in-Africa.pdf#page=27.

10. Migration and Remittances Flow Update World Bank 2021 https://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data
11. Pew Research Center ، Remittances Flow in 2017 https://www.pewresearch.org/global/interactives/remittance-flows-by-country/
12. Al-Iriani ، Mahmood، Migration، Remittances and Economic Development in YAR، Iowa State University، MA، Department of Economics، Ames Iowa، 1987
13. Ministry of Planning and International Cooperation ، Economic Studies and Forecasting Sector ،Yemeni Expatriates Remittances Last Resources Under Threat، Yemen Socio-economic Update 2018
14. Reginal Economic Outlook Update; World Economic and Financial Surveys. Middle East and Central Asia. International Monetary Fund April 2021 https://www.google.com/search?q=regional+economic+outlook+update%3B+world+economic+and+financial+surveys.+middle+east+and+central+asia.+international+monetary+fund+april+2021
١٥. تقرير عودة قسرية لآلاف اليمنيين.. تهاوي التحويلات. الموقع بوست العربي الجديد، ٢٠ أغسطس ٢٠٢١م. https://almawqeapost.net/news/62730/
16. Regional Economic outlook

17. Remittances to Yemen Plummet as needs surge amid war and Coronavirus، OCHA 2021 https://reliefweb.int/report/yemen/remittances-yemen-plummet-needs-surge-amid-war-and-coronavirus
18. Swanson ، J.C. Emigration and Economic Development، the case of Yemen Arab Republic. Boulder، Westview press 1979
19. Nouisser، Ameen The Agricultural Dilemma in Yemen Arab Republic ، University of Colorado، MA Thesis، Department of Economics، Boulder Colorado، 1986
٢٠. الحكيمي، شائف. الدراسة التحليلية المقارنة للمسح الميداني للتأثير المتبادل للمهاجرين اليمنيين في مختلف بلدان المهجر اليمني.
٢١. نويصر، أمين. التأثير المتبادل للمهاجرين اليمنيين على البلد الأم وبلد المهجر، محاضرة مقدمة للمشاركة في المعرض التجاري اليمني الأمريكي، مدينة ديكيتر، ولاية الباما، الفترة ٢٧-٣٠ يونيو ٢٠٢١م.